

دراسة لظاهرة الزواج المبكر للفتيات في بعض قري محافظة البحيرة

أ.د/ محمد إبراهيم العزبي * أ.د.م/ أحمد إسماعيل أبو سالم** أ.د.م/ حماد إبراهيم حامد عزاز *

* قسم التنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية
** قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة دمهور
*Corresponding Author: dr_a_abousalem@yahoo.com

الملخص:

استهدفت الدراسة بصفة رئيسية التعرف على مدى انتشار ظاهرة الزواج المبكر للفتيات الريفيات في الماضي والحاضر، والتعرف على السن المفضل والسن الفعلي لزواج الفتيات، ومدى إدراك أرباب الأسر لأضرار الزواج المبكر، وتحديد نسبة من يفضلون تزويج بناتهم مبكراً ومن يرفضون. والتعرف على علاقة السن المفضل لزواج الفتيات بالسن الفعلي، وعلاقة بعض المتغيرات بكل من سن الزوجات عند الزواج، ومدى استعداد أرباب الأسر لتزويج بناتهم مبكراً.

وقد أجريت الدراسة الميدانية في قريتين من قري محافظة البحيرة على عينة عشوائية من أرباب الأسر قوامها 538 مبحوثاً. وتم تجميع البيانات بأسلوب المسح الاجتماعي الجزئي من خلال إجراء مقابلات شخصية مع أفراد العينة المختارة، واستخدمت عدة أساليب إحصائية مختلفة في تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة.

وأُسفرت الدراسة عن عدة نتائج من بينها أن ظاهرة الزواج المبكر للفتيات الريفيات مازالت منتشرة في منطقة الدراسة بنسبة 7.4% من جملة الزوجات، وأن هذه الظاهرة قد قلت عما كانت عليه في الماضي، غير أن حوالي 31% من جملة أرباب الأسر مستعدون لتزويج بناتهم بمجرد البلوغ، وأن حوالي ثلثي المبحوثين لا يدركون مخاطر وأضرار الزواج المبكر للفتيات، وأن معظم الزوجات المبكرة تتم بغرض التخلص من عبء إعالة وحماية البنات ونقل المسؤولية إلى أزواجهن. وأشارت نتائج الاختبارات الإحصائية إلى وجود فروق معنوية إحصائية بين السن المفضل لزواج الفتيات والسن الفعلي، كما وجدت علاقات معنوية عكسية بين كل من المستوى التعليمي للزوجين والمستوى التنموي للقرية من جهة والسن الفعلي للزوجات عند الزواج من جهة أخرى. وانتهت الدراسة بمناقشة أهم نتائجها وتقديم عدة مقترحات لمواجهة ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في الريف.

الكلمات الدلالية: الزواج، الريفيات، البحيرة.

<https://doi.org/10.21608/jaesj.2024.254849.1136>

مشكلة الدراسة:

علي الرغم من الأضرار الكثيرة للزواج المبكر للفتيات الريفيات التي أشارت لها كثير من الدراسات، سواء علي الأم الصغيرة، أو علي الجنين، وحتى علي المجتمع، إلا أن هذه الظاهرة ما

تزال منتشرة في الريف المصري كأحد موروثاته الثقافية، نتيجة لضعف الوعي الاجتماعي، وتضافر مجموعة من الظروف الاقتصادية السيئة التي تضطر بعض الأسر الريفية لتزويج بناتها في سن مبكر.

وحتى بعد ان اشترط القانون الخاص بعقد الزواج ألا يقل سن الزوج والزوجة عن ثمانين عشرة سنة طبقاً لقانون الأحوال الشخصية رقم 126 لسنة 2008 (البرجي، 2012)، مازال الزواج المبكر للفتيات منشراً في الريف، فقد أشارت نتائج دراسة صحة الأسرة المصرية عام 2021 التي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلي أن حالات زواج القاصرات قد بلغت 96533 زواج في القرى، مقابل 20687 في المدن، وأن نسبة القاصرات اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية 15-17 سنة قد بلغت 5.7% في الريف مقابل 1.7 في المدن (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2022).

ويبدو أن فشل القانون في القضاء علي تلك الظاهرة يرجع إلي عدم قناعة كثير من الأسر الريفية به، ولجوئهم إلي صور من التحايل علي هذا القانون، حيث يتم اللجوء إلي الزواج العرفي قبل وصول الفتاة إلي سن 18 سنة، ثم يتم التصديق علي الزواج وتوثيقه بعد بلوغ السن القانونية، ويساعدهم علي ذلك بعض أصحاب النفوس الضعيفة من المأذونين والأطباء والآباء (البرجي، 2012: 20).

ونظراً لخطورة هذه الظاهرة، والتي تعتبرها الأمم المتحدة أحد أشكال التمييز ضد المرأة، وفي ضوء ما تقدم تبدو أهمية دراسة هذه الظاهرة باستمرار للوقوف علي التغيرات التي تطرأ عليها وخاصة في المناطق الريفية. وفي هذا الصدد تطرح الدراسة الحالية عدة أسئلة أو تساؤلات كالتالي: ما مدي انتشار ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في المناطق الريفية؟ وهل قلت هذه الظاهرة عما كانت عليه في الماضي أم زادت؟ وهل يدرك أرباب الأسر الأضرار المترتبة علي الزواج المبكر للفتيات؟ وما هو السن المناسب لزواج الفتيات؟ وكم تبلغ نسبة الآباء المستعدين لتزويج بناتهم القاصرات؟ وماهي العوامل المرتبطة بسن الفتاة عند الزواج، وما أهم أوجه الاختلاف بين المؤيدين والمعارضين للزواج المبكر للفتيات؟ هذه هي بعض الأسئلة التي تسعى الدراسة إلي الإجابة عليها، والتي تتمثل فيها مشكلة الدراسة، وذلك بغية إلقاء بعض الضوء علي تلك الظاهرة، والسبل الكفيلة بمواجهتها، والحد من أثارها السلبية علي المرأة والأسرة الريفية، والمجتمع بصفة عامة.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على مدي انتشار ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في منطقة الدراسة.
- 2- المقارنة بين مدي انتشار هذه الظاهرة في الماضي والحاضر.
- 3- المقارنة بين السن المفضل لزواج الفتيات من وجهة نظر أرباب الأسر والسن الفعلي لزوجاتهم عند الزواج.
- 4- تحديد نسبة أرباب الأسر المستعدين لتزويج بناتهم مبكراً والرافضين.
- 5- التعرف علي علاقة السن المفضل لزواج الفتيات والسن الفعلي للزوجات عند الزواج.

- 6- التعرف علي العلاقة بين سن الزوجات عند الزواج وبعض المتغيرات الشخصية والأسرية والمجتمعية.
- 7- التعرف علي العلاقة بين مدي استعداد أرباب الأسر لتزويج بناتهم مبكراً وبعض المتغيرات الشخصية والأسرية والمجتمعية.

الإطار النظري:

لماذا تلجأ كثير من الأسر الريفية إلي تزويج بناتها مبكراً قبل السن القانوني بالتحايل علي القانون؟ فيما يلي محاولة لتوظيف بعض معطيات النظريات الاجتماعية من أجل تفسير ظاهرة الزواج المبكر للفتيات الريفيات.

أول تفسير نظري لهذه الظاهرة يمكن استخلاصه من نظرية المقايضة الاجتماعية Social Exchange Theory من النسخة التي قدمها كل من بلاو (Blau,1964) وهومانز (Homans,1974). وفقاً لهذه النظرية فإن الأفراد يقومون باستمرار بعمليات تبادل منافع مع الآخرين، ومع النظم الاجتماعية التي يعيشون في ظلها، حيث يعطون ويأخذون في المقابل أشياء ذات قيمة لهم (Elezaby,1985:5). والمنظرون للمقايضة الاجتماعية يوسعون مفهوم المقايضة بالمعني الاقتصادي ليشمل تبادل أشياء معنوية، مثل تبادل القبول الاجتماعي والاحترام والحب والشعور بالأمن وغيرها (Edwards and Booth, 1973)، كما أن وجود بدائل يؤثر علي قيم الأشياء المتبادلة.

من هذا المنظور يمكن تفسير ظاهرة الزواج المبكر للفتيات الريفيات بأن الفتاة الريفية التي غالباً ما تكون أمية، أو ذات مستوى تعليمي واقتصادي متواضع قد لا تملك من الموارد التي يمكن أن تقايض بها من أجل تحسين مكانتها الاجتماعية في الأسرة والمجتمع المحلي سوي اللجوء إلي الزواج في أول فرصة تتاح لها، حتي ولو كانت صغيرة السن. في حين أن الفتاة الريفية المتعلمة والعاملة قد يقل اعتمادها علي الزواج كوسيلة لرفع مكانتها، وتفضل توفير وقتها وجهدها للتعليم والعمل للحصول علي التقدير والاحترام.

وفي إطار عملية المقايضة الاجتماعية أيضاً ينظر كثير من الأزواج الريفيين إلي الزوجة كقوة عاملة، ترعي زوجها وأبناءها وتخدم حماتها وأسرته زوجها، وتساعد زوجها في عمله الزراعي إن كان مزارعاً. ومن ثم، يفضلون الزوجة صغيرة السن، حتي تظل قادرة علي الخدمة الشاقة لفترات طويلة، وبذلك تعظم الاستفادة منها.

وقد تأخذ المقايضة شكلاً آخر، عندما يعمد الأب الريفي الفقير الذي يعول كثيراً من الأبناء والبنات إلي تزويج ابنته مبكراً مقابل التخلص من عبء رعايتها، وتوفير موارد المحدودة لباقي أخواتها.

وأحياناً ما تأخذ عملية المقايضة شكلاً سافراً عندما يقبل الأب أن يزوج ابنته الصغيرة لرجل كبير في السن مقابل المال، سواء في صورة مهر كبير أو هدايا غالية الثمن. من وجهة ذلك العجوز الثري فإن الفتاة الصغيرة، ما هي إلا سلعة مشتراه مقابل المال.

تفسير ثان يمكن استخلاصه من نظرية الحاجات البشرية Human Needs لإبرهام ماسلو (Maslow, 1943) والتي أوضح فيها وجود حاجات فسيولوجية ضرورية للفرد لكي يستطيع البقاء علي قيد الحياة، وحاجات أخرى غير مادية لكي يصبح كائناً اجتماعياً. وفقاً لنظرية ماسلو فإن الحاجات البشرية يمكن ترتيبها علي سلم هرمي تحثل قاعدته الحاجات الفسيولوجية، يعلوها الحاجة إلي الأمن، ثم الحاجة إلي الحب والانتماء، ثم الحاجة إلي التقدير والاحترام، ثم تأتي علي قمة الهرم الحاجة إلي تأكيد الذات. في ضوء هذه النظرية يمكن النظر إلي الزواج المبكر للفتيات الريفيات علي أنه وسيلة لإشباع الحاجة إلي الأمن من خلال نقل مسؤولية رعاية وحماية الفتاة إلي زوجها أو من خلال الرغبة في الاستقرار والشعور بالأمن، وقد ترتفع مكانة الأسرة بنسبها وكثرة إنجابها، وقد يعتبر الزواج المبكر مصدراً لكسب احترام وتقدير الآخرين، لأن الزواج نصف الدين، والزواج يعتبر تحقيقاً للذات، وتأكيداً علي الاستقلالية ويشبع الفرد من خلاله بعض حاجاته البيولوجية والنفسية والاجتماعية، كما أنه يشبع حاجة بعض الأزواج إلي السيطرة والتحكم في زواجهم ويكون ذلك أسهل عندما تكون الزوجات صغيرات في السن، وقليلات في الخبرة، كما قد يشبع ذلك الزواج المبكر رغبة بعض الحموات في السيطرة علي زوجات أبنائهن الفقيرات.

تفسير نظري ثالث مستمد من نظرية الدور الاجتماعي Social Role Theory تري هذه النظرية أن جزءاً كبيراً من السلوك البشري يتسق ويأخذ شكلاً معيناً من أجل الوفاء بتوقعات الدور الاجتماعي المرتبط بالمراكز الاجتماعية في البنين الاجتماعي (Biddle, 1974)، فتوقعات الآخرين توجه سلوك الفرد وتتحكم فيه. في المجتمع الريفي المصري توجد مجموعة من التوقعات المتعلقة بالزواج المبكر للفتيات. بعض الأفراد يقعون تحت ضغط قوي لتزويج بناتهم مبكراً، بينما لا يقع البعض الآخر تحت مثل هذا الضغط. عموماً فإن الأفراد الذين يشغلون مراكز اجتماعية – اقتصادية عالية يتوقع منهم الآخرون الحرص علي عدم تزويج بناتهم قبل إتمام تعليمهن، علي الأقل التعليم المتوسط، مما لا يسمح لهم بتزويج بناتهم مبكراً، كما يتوقع منهم أن يكونوا أكثر وعياً ودراية بمضار الزواج المبكر. والعكس صحيح بالنسبة لأصحاب المراكز والمكانات الاجتماعية المتدنية نسبياً، حيث قد لا يمثل تعليم البنات قيمة كبيرة لدي الآباء، وبالتالي فلا مبرر أن تظل الفتاة غير الملتحقة بتعليم أو بعمل في بيت أبيها دون زوج يتحمل مسؤولية رعايتها ومراقبة سلوكها، ولذا فإنه يوافق علي زواجها في أول فرصة سانحة للتخلص من مسؤوليتها، ونقلها إلي زوجها، دون أن يتعرض لضغوط اجتماعية، حيث لا يتوقع منه غير ذلك، بل إن العكس قد يكون صحيحاً، حيث يتوقع منه "ستر" بناته بتزويجهن في أقرب فرصة.

تفسير نظري رابع لظاهرة الزواج المبكر للفتيات الريفيات يمكن استخلاصه من نظرية الفعل الاجتماعي الاختياري Voluntaristic Action Theory لبارسونز (Parsons, 1937) التي تفترض أن الأفراد يسعون إلي تحقيق أهداف شخصية في ظل مواقف وأوضاع معينة يتوفر فيها وسائل بديلة لتحقيق الأهداف. ولكنهم في سعيهم لتحقيق أهدافهم يواجهون عوامل موقفيه Situational وعوامل معيارية Orientational تحدد من قدرتهم علي الاختيار من بين البدائل المتاحة لهم من أجل تحقيق أهدافهم. ومن أمثلة العوامل الموقفية الخصائص الشخصية للفرد،

وظروف البيئة الطبيعية والايكولوجية. ومن أمثلة العوامل المعيارية المعايير والقيم الثقافية والأفكار السائدة في محيطهم الثقافي (Elezaby,1985).

فلو افترضنا أن أسرة ريفية متواضعة تريد أن تحقق لنفسها قدراً من الأمن، وأن تحسن من مكانتها الاجتماعية، فما هي الوسائل التي تملكها حتي تحقق أهدافها؟ هل يمكن أن تحققها عن طريق المال والنفوذ؟ بالطبع لا. هل يمكن تحقيقها عن طريق تحقيق مستويات تعليمية عالية ومستوي مهني مرموق؟ يصعب ذلك بالطبع. إذن قد لا تجد الأسرة الريفية الفقيرة وسيلة أمامها لتحقيق أهدافها سوي تزويج بناتها مبكراً من أجل التخلص من القلق وتحقيق قدر من الأمن والمكانة الاجتماعية.

وتؤكد نظرية الفعل الاختياري أيضاً على أهمية العوامل المعيارية من قيم ومعتقدات ومعايير ثقافية في التأثير على السلوك البشري، وفي التأثير على عملية المفاضلة بين البدائل والوسائل المختلفة لتحقيق الأهداف فالرغبة في "ستر" البنات، أو اعتقاد بعض الأزواج في أن الزوجة الصغيرة يسهل قيادها، أو خوف الأهل من معايرة الآخرين لهم إذا ما تأخر زواج البنات، تعتبر عوامل معيارية محيذة للزواج المبكر للفتيات. وفي بعض الأحيان قد تتعارض بعض التوجهات المعيارية مع بعض العوامل الموقفية، كما في حالة اقتناع بعض الريفيين بأضرار الزواج المبكر للفتيات، ومع ذلك فهم مستعدون لتزويج بناتهم بمجرد البلوغ لأول عريس مناسب نظراً لحاجتهم إلي تخفيف أعبائهم الاقتصادية، وربما النفسية المتعلقة بإعالة بناتهم وتخوفهم من ضياع تلك الفرصة للتخلص من أعبائهن، والتفرغ لباقي الأبناء والبنات، وخاصة في الأسر الفقيرة كبيرة الحجم.

وربما يتفق هذا التفسير مع بعض ما سبق أن توصل إليه العزبي (1992: 28) من وجود اختلاف بين القيم كما يعبر عنها لفظياً والقيم كما يعكسها السلوك الفعلي. عموماً يبدو أن نظرية الفعل الاجتماعي الاختياري لبارسونز تحمل في طياتها كثيراً من معطيات النظريات السابق ذكرها. يستخلص من التفسيرات النظرية لظاهرة الزواج المبكر للفتيات الريفيات أن هذا الزواج قد يكون شكلاً من أشكال المقايضة الاجتماعية أو إشباعاً لبعض الدوافع الاجتماعية، أو استجابة لبعض الضغوط الاجتماعية المرتبطة بالمراكز والأدوار الاجتماعية، أو نتيجة لتأثير العوامل الموقفية والثقافية علي سلوك الأفراد واختياراتهم.

الاستعراض المرجعي:

يشتمل هذا الجزء من الدراسة بصفة رئيسية علي تناول موضوع الزواج المبكر للفتيات الريفيات من ثلاثة جوانب وهي أسباب انتشاره ومضاره وفوائده، وذلك اعتماداً علي ما أمكن الاطلاع عليه من المراجع ذات الصلة.

بداية فإن المفهوم اللغوي للزواج المبكر يعني الاقتران بين الذكر والأنثى في أسرع وقت ممكن. وفي التراث العربي يقصد بالزواج المبكر زواج الأنثى عندما تصل إلي سن البلوغ، وهو سن لا يقدر بعدد محدد من السنين إنما تبعاً للتقاليد والأعراف المتبعة في المنطقة، حيث ترتبط بالنضج الجنسي والذي يختلف من منطقة لأخرى أو من فتاة لأخرى. ويعتبر الزواج مبكراً إذا تم

قبل بلوغ الأنتى أو الذكر عمراً معيناً يختلف من دولة لأخرى طبقاً للقوانين والأعراف المنظمة للزواج. وقد كان الحد الأدنى لسن الزواج قانونياً قبل عام 2008 هو 18 عاماً للذكور و16 عاماً للإناث، إلا أن التشريع المصري سعي إلى الحد من ظاهرة الزواج المبكر للإناث لما أثير حول آثاره السلبية فتم تعديل بعض أحكام قانون الطفل، وفقاً للقانون 126 لسنة 2008 فإنه لا يجوز توثيق عقد الزواج لمن لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة من الذكور أو الإناث (البرجي، 2012: 1).

أسباب انتشار الزواج المبكر للفتيات في الريف:

علي الرغم من صعوبة التحديد الدقيق لحجم ظاهرة الزواج المبكر للفتيات الريفيات بطريقة رسمية نظراً لعدم قانونية هذا النوع من الزواج، إلا نتائج دراسة صحة الأسرة المصرية عام 2021 التي أجراها بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قد أشارت إلى أن نسبة زواج القاصرات اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية 15-17 سنة قد بلغت 5.7% في الريف (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022)، ومن المحتمل أن النسبة الحقيقية أكبر من ذلك. والسؤال المطروح هنا لماذا تلجأ كثير من الأسر الريفية إلى تزويج بناتها مبكراً بالمخالفة للقانون؟ سبق أن حاولت الدراسة الحالية الاجابة علي هذا السؤال من خلال توظيف بعض النظريات الاجتماعية في محاولة تفسير هذه الظاهرة. وفيما يلي تلخيص لأسباب انتشار هذه الظاهرة من واقع الدراسات المنشودة التي تناولت هذه الظاهرة، والتي يمكن الاطلاع عليها.

في إطار الثقافة الريفية التقليدية المتوارثة فإن الزواج المبكر من وجهة نظر كثير من الريفيين فيه صون لسمعة البنت وسمعة أهلها، وهو أسلوب للابتعاد عن القيل والقال، حيث ترتفع قيمة الخوف علي الشرف والعرض بين الريفيين، ويخافون من المعايير إذا كبرت البنت من غير زواج، ولذا يسارعون في تزويج بناتهم حتى تنتقل مسئولية مراقبتهم إلي الأزواج. كما أن الرجل في الثقافة الريفية هو المهيمن والمسيطر ويتخذ أغلب القرارات الأسرية. ولذا تبدو أهمية أن تكون الزوجة مطيعة، حيث يعتبر الريفيون طاعة الزوجة عاملاً من اهم عوامل التماسك والاستقرار الأسري، ولذا يفضلون الزوجة صغيرة السن، حتي يسهل السيطرة عليها، وتكون أسهل انقيادا لزوجها عما لو كانت كبيرة، كما أن الزواج المبكر يتيح تربية الفتاة علي عادات زوجها (العزبي، 1991: 29ق).

هناك أيضاً اعتبارات دينية حيث يعتبر الزواج نصف الدين، وفيه صون للفرج وحفاظاً علي الطهر والعفاف، ولذلك يحث الدين الإسلامي والأديان السماوية الأخرى علي الزواج متي توافرت القدرة علي إتمامه (جامع، 2005: 84؛ العزبي، 2011). ويرى البعض أن إنجاب الأطفال في سن صغير يجعل أمام الأم فرصة لتربيتهم وهي قوية، ويجعل الفاصل العمري بينها وبين أبنائها صغيراً (أبوسالم، 2007: 71).

وتعتبر الأسباب الاقتصادية من أهم عوامل انتشار الزواج المبكر للفتيات الريفيات، حيث تعتبر الإناث في العائلات الفقيرة كبيرة العدد عينا مادياً يقع علي عاتق الأسرة دون عائد مادي يمكن أن تساهم به الفتاة للوفاء بالمتطلبات الفردية للأسرة. في هذه الحالة يكون الزواج المبكر خلاصاً

مناسباً لتخفيف هذا الضغط. ومن جانب آخر يعتبر الانخفاض النسبي لتكاليف الزواج في الريف عاملاً مشجعاً لتبكير الزواج. كما أن الزواج المبكر يوفر للأسرة إنجاب عدد كبير من الأطفال يعتبرون سنداً لها، ومصدراً لزيادة دخلها (ريحان، 2002). ومن أهداف الزواج المبكر في الريف استغلال الفتاة لخدمة حماتها وحماها وخدمة زوجها وإخوته في المنزل والحقل (العبد، 1983؛ العزبي 1991). وقد يكون للزواج المبكر في بعض الأسر وظيفة كامنة متمثلة في الحفاظ علي الميراث وعدم مشاركة الغرباء فيه، والمحافظة علي الأرض الزراعية من التفتت، ولذا يلجأون إلي زواج الأقارب، ولكن الوظيفة الظاهرة هي أن الأقربون أولي بالمعروف (أبوسالم، 2007: 71). المدافعون عن الزواج المبكر يرون أنه يعطي المجتمع مزيداً من الاستقرار والأمان، فالشخص غير المرتبط بمسئولية يكون مصدر خطر دائم، وكذلك الفتاة عندما تري العراقل في طريق الزواج، وللحفاظ علي الشباب من الانحراف. ويرى المدافعون عن الزواج المبكر أيضاً أنه يتيح فرصة أكبر للحمل والولادة وتنظيم الأسرة لإعطاء كل طفل حقه في الرعاية والاهتمام، حيث تكون الفتاة في قمة نشاطها البدني والعقلي، وتكون قدرتها علي الحمل أكبر، إلي جانب وجود قدرة علي العطاء العاطفي والنفسي والحركي، ومقدرة علي ممارسة الأمومة، وكلما تقدم العمر قد تقل العوامل الفطرية الدافعة إلي الزواج، كما أن الزواج المبكر يجعل الفارق العمري بين الأم والأبناء قليلاً ويطيل الفترة التي تستطيع فيها خدمة أبنائها وهي قوية. ويدعي البعض بأن الزواج المبكر يقي النساء من متاعب الصداق العارض والمزمن، حيث يساعد الشعور النفسي بالعلاقة المستديمة والمستقرة علي تخفيف حدة اضطراب الجسم وعلي إفراز هرمونات السعادة بشكل أكبر (الجبوري، 2007).

وبافتراض أن فوائد الزواج المبكر المشار إليها أنفاً حقيقة ولو أن ذلك محل شك، فإن معظمها يمكن أن يتحقق للزوجات اللاتي يتزوجن في سن 18 سنة، دون أن يتعرضن لمضار الزواج المبكر، فالزواج عند سن 18 سنة لا يعتبر بأي حال متأخراً، ولكن يبدو أنها حجج يتذرع بها بعض الآباء للتخلص من أعباء رعاية وحماية بناتهم الصغيرات، ونقل هذه المسئولية إلي أزواجهن في أقرب فرصة سانحة، خاصة إذا وجد عريس ميسور الحال.

أما عن أضرار الزواج المبكر للفتيات فإنها كثيرة. وفقاً للعزبي (2010: 106) فإن الزواج المبكر للفتاة الريفية قد أثار تعليقات كثير من المحللين، فهم يوضحون أن الفتاة الريفية كثيراً ما يكون زواجها قبل اكتمال نضجها الجسماني، ومع ذلك فهي تجهد نفسها بأعمال شاقة، من إنجاب أطفال كثيرين لمساعدة زوجها في الحقل، وتدعيم وضعها ومركزها في الأسرة، إلي القيام بشئون منزلها المتعددة، مما كان سبباً في أن تبدو في الشيخوخة، بينما هي لا تزال في عمر الشباب. وقد رأي بعض المحللين أن ذلك كان من ضمن الأسباب التي تجعل الأزواج الريفيين يميلون للزواج بأخري شابة.

وقد أشارت كثير من الدراسات إلي الأضرار الصحية للزواج المبكر علي الأم وعلي أطفالها كتسمم الحمل وضعف الجنين، وارتفاع وفيات الأطفال والأمهات، وزيادة احتمالات حمي النفاس (أبوسالم، 2007: 72؛ مؤسسة فرديتتش إيبيرت، 2004: 108). ومن الآثار الضارة للزواج المبكر

للفتيات أيضا صعوبة الولادة المهبليّة، وارتفاع نسبة الولادات القيصرية، وانخفاض وزن الجنين نتيجة لعوامل نفسية أو عضوية (ريحان، 2002: 27).

ويعتبر زواج الفتاة في سن مبكرة أحد أسباب تسربها من التعليم أو عدم استكمالها له. وقد يؤدي ضعف مستواها التعليمي إلي عدم قدرتها علي العناية بأطفالها، وتنتسنتهم تنشئة سليمة، وإلي ضعف مشاركة الزوجة الصغيرة في القرارات الأسرية، وزيادة احتمال المشاكل الأسرية، وتعرضها للعنف سواء من الزوج نفسه أو من جانب أسرته (جامع، 2010: 93؛ زغاري، 2010: 14). ويؤدي ذلك بالإضافة إلي كثرة الحمل وسوء التغذية، وضعف شخصيتها إلي أن تقتصر وظائفها علي إنجاب الأطفال وخدمتهم وخدمة زوجها، مما يؤدي إلي ضعف مركزها الاجتماعي ويدعم وضعها التقليدي (العزبي، 2010: 10).

ويعتبر الطلاق من أهم آثار الزواج المبكر، فهو نتيجة طبيعية لعدم التوافق الزواجي بين الطرفين، وحرمان كل من الزوجين من حق اختيار شريك حياته، فالزواج المبكر من صنع الكبار، وكثيراً ما يتم بالإكراه بمجرد موافقة الولي، بغض النظر عن موافقة الفتاة لصغر سنها، وعدم إدراكها لمصلحتها (ريحان، 2002: 24).

والزواج المبكر للفتيات الريفيات يعتبر من الاسباب المساعدة علي زيادة النسل، ليس بسبب طول فترة الإخصاب فقط، ولكن أيضاً لأن الزوجة الصغيرة قد يضعف تأثيرها علي عملية اتخاذ القرارات الأسرية، ومنها المتعلقة بتنظيم النسل خاصة في ظل وجود ضغوط اجتماعية عليها من جانب أقارب الزوج، الذين عادة ما يقيمون معها في ظل نظام الأسرة الممتدة (العزبي، 2010: 109). ولا يخفي ما لهذه الظاهرة من آثار سلبية علي تفاقم المشاكل السكانية التي تواجهها مصر في الوقت الحاضر، والتي تعوق مسيرة تنميتها.

ويعتبر فرض الزواج المبكر علي الفتيات أحد أشكال العنف الموجه ضد المرأة وربما أحد أشكال الإتجار بالبشر (البرجي، 2012: 19). ونظراً للأضرار العديدة للزواج المبكر للفتيات، جاء في المادة (6) من إعلان الأمم المتحدة للقضاء علي التمييز ضد المرأة أنه يحظر زواج الصغار وعقد خطوب الفتيات غير البالغات، وتتخذ التدابير الفعالة والمناسبة بما في ذلك التدابير التشريعية لتحديد حد أدني لسن الزواج، ولجعل تسجيل عقود الزواج في السجلات الرسمية إجبارياً (مؤسسة فردريتش إيبيرت، 2004: 108).

يلاحظ من هذا الاستعراض المرجعي أن معظم أسباب الزواج المبكر للفتيات الريفيات تتفق مع التفسيرات النظرية لهذه الظاهرة، وأن الأضرار المتعددة لهذه الظاهرة تفوق كثيراً الفوائد التي ذكرت لها، وحتى تلك الفوائد يمكن ان تتحقق للفتيات اللاتي يتزوجن في سن الزواج القانوني وهو 18 عاماً، أو حتي بعد هذا السن.

فروض الدراسة:

استناداً إلي الإطار النظري والاستعراض المرجعي وفي إطار تحقيق أهداف الدراسة أرقام 5، 6، 7 تم اختيار عدة متغيرات، وصياغة العلاقات المتوقعة بينها في صورة الفروض البحثية التالية:

- 1- توجد علاقة بين السن المفضل لزواج الفتيات من وجهة نظر رب الأسرة و سن زوجته عند الزواج.
 - 2- توجد علاقة بين سن الزوجة عند الزواج، وكل من المتغيرات التالية: عمر رب الأسرة، المستوى التعليمي لرب الأسرة، المستوى التعليمي للزوجة، مهنة الزوج، حجم الأسرة، والمستوى التنموي للقريّة.
 - 3- توجد علاقة بين مدي استعداد أرباب الأسر لتزويج بناتهم بمجرد الوصول لسن البلوغ، وكل من المتغيرات التالية: عمر رب الأسرة، المستوى التعليمي لرب الأسرة، المستوى التعليمي للزوجة، المستوى الاقتصادي للأسرة، مهنة رب الأسرة، الحالة العملية لرب الأسرة، الحالة العملية للزوجة، حجم الأسرة، والمستوى التنموي للقريّة.
- وسوف يتم اختبار تلك الفروض إحصائياً بعد تحويلها إلي الصيغة الإحصائية في صورة فرض صفري وفرض بديل.

إجراءات الدراسة الميدانية:

تعتبر الدراسة الحالية وصفية من ناحية، وتفسيرية من ناحية أخرى، فهي وصفية لأنها تسعى لمعرفة مدي انتشار ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في بعض المناطق الريفية، والتعرف علي أسباب انتشارها وأثارها المختلفة، ومدي تمسك أرباب الأسر بها. وتعتبر الدراسة تفسيرية أيضاً لأنها تحاول تفسير هذه الظاهرة من خلال اختبار علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بسن الزوجات عند الزواج، وعلاقتها بمدي استعداد الأباء لتزويج بناتهم بمجرد البلوغ إذا تقدم لهن عريس يروونه مناسباً من وجهة نظرهم.

منطقة الدراسة:

أجريت الدراسة الميدانية في قريتي النجيلة وهي قرية أم، وقرية الدخلي وهي قرية تابعة، وكلاهما يتبعان إدارياً مركز كوم حمادة بمحافظة البحيرة، والتي تعتبر محط اهتمام كليتي الزراعة بالإسكندرية ودمنهور. كذلك فإن مركز كوم حمادة يقع بين ثلاث محافظات ريفية وهي البحيرة والغربية والمنوفية، مما قد يجعله ممثلاً للشكل التقليدي للريف المصري، الأمر الذي قد يعطي لنتائج الدراسة مصداقية في التعبير عن المناطق الريفية المشابهة. وتمثل قرية النجيلة المستوى التنموي المرتفع نسبياً لأنها قرية أم توجد بها الوحدة المحلية التي تدير شئون القرية وتوابعها، ويوجد بها معظم المنظمات الخدمية والتنموية، والتي تعتبر من أهم محددات المستوى التنموي للقريّة (العزبي، 1989)، في حين أن قرية الدخلي التابعة تكاد تخلو من مثل هذه الخدمات، وبالتالي فهي تمثل المستوى التنموي الأدنى. وقد روعي اختيار قريتين متباينتين في مستويهما التنموي نظراً لأن المستوى التنموي للقريّة سوف يعتبر في الدراسة الحالية أحد المتغيرات التي يتوقع أن يكون لها تأثير علي السلوك المتعلق بالزواج المبكر للفتيات.

شاملة وعينة الدراسة:

تتكون شاملة الدراسة من جميع الوحدات المعيشية بقريتي النجيلة وعدد وحداتها المعيشية 3406 وحدة معيشية، وقرية الدخلي وعدد وحداتها المعيشية 382 وحدة معيشية وفقاً للمعلومات

المتحصل عليها من مركز المعلومات بالقرية. وقد استخدمت معادلة روس وآخرين (Ross *et al*, 1996) في حساب حجم عينة الدراسة من أرباب الوحدات المعيشية كالتالي:

$$n = \frac{NZ^2 * 0.25}{[d^2 * (N - 1)] + (Z^2 * 0.25)}$$

حيث: n هي حجم العينة، N هي حجم الشاملة، d هو مستوي المعنوية (0.05)، Z هي عدد وحدات الانحراف المعياري المقابلة لمستوي الثقة المطلوب.

وقد بلغ حجم العينة المختارة من قرية النجيلة 346 رب أسرة، ومن قرية الدخلي 192 رب أسرة. وقد تم اختيار أفراد العينة من أرباب الأسر (الوحدات المعيشية) بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة، وتم جمع البيانات الميدانية بطريقة المسح الاجتماعي الجزئي من خلال إجراء مقابلات شخصية مع أفراد العينة المختارة تم خلالها استيفاء بيانات استمارة استبيان خاصة بموضوع الدراسة.

قياس متغيرات الدراسة"

- 1- سن الزوجة عند الزواج: تم قياس هذا المتغير بطريقتين، الأولى باعتباره متغيراً فترياً Interval حيث قيس بعدد سنوات العمر، ذلك لملائمة اختبار الفرق بين المتوسطين. والطريقة الثانية هي قياسه كمتغير رتبي Ordinal مكون من فئتين هما: أقل من المتوسط=1 وأكبر من المتوسط=2 وذلك لملائمة اختبار مربع كاي. ويلاحظ أن القيم المذكورة هي قيم رمزية.
- 2- السن المفضل لزوج الفتيات من وجهة نظر أرباب الأسر. تم قياس هذا المتغير بطريقتين كما سبق في قياس متغير سن الزوجة عند الزواج.
- 3- مدي استعداد رب الأسرة لتزويج بنته بمجرد الوصول إلي سن البلوغ: متغير اسمي مكون من فئتين هما مستعد=1 ، غير مستعد=2.
- 4- عمر رب الأسرة: متغير رتبي مكون من فئتين هما: أقل من 40 سنة=1، 40 سنة فأكثر=2.
- 5- المستوي التعليمي للزوج: تم قياس هذا المتغير باعتباره متغيراً رتبياً مكون من 4 فئات هي: أمي=1، أقل من المتوسط=2، متوسط=3، عالي=4. ثم أعيد قياسه كمتغير اسمي مكون من فئتين هما: أمي=1، متعلم=2، حيث استخدم اختبار مربع كاي الذي يتطلب وجود 5 مفردات على الأقل في كل خلية.
- 6- المستوي التعليمي للزوجة: تم قياسه كما في المستوي التعليمي للزوج.
- 7- الحالة العملية للزوج: متغير اسمي مكون من فئتين هما: يعمل=2، لا يعمل=1.
- 8- الحالة العملية للزوجة: كما في الحالة العملية للزوج.
- 9- مهنة رب الأسرة: متغير اسمي مكون من فئتين هما مزارع=1، غير مزارع=2.
- 10- المستوي الاقتصادي للأسرة: متغير رتبي مكون من فئتين هما أقل من المتوسط=1، أعلى من المتوسط=2.
- 11- حجم الأسرة: متغير رتبي مكون من فئتين هما أسرة صغيرة (1-4 أفراد)، أسرة كبيرة (5 أفراد فأكثر).

12- المستوى التنموي للقريّة: متغير رتبي مكون من فئتين هما: أعلى في المستوى التنموي (قريّة النجيلة)=2، أدنى في المستوى التنموي (قريّة الدخلي)=1.
أساليب التحليل الإحصائي: استخدم في تحليل بيانات الدراسة واختبار فروضها عدة أساليب إحصائية لتحقيق أغراض الدراسة، من بينها التكرارات والنسب المئوية والمؤشرات الإحصائية الوصفية (المتوسط الحسابي، المدى، الانحراف المعياري)، واختبار مربع كاي، ومعامل ارتباط Kendell-b واختبار t للفرق بين المتوسطين.

نتائج الدراسة:

1.مدى انتشار ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في منطقة الدراسة.

تشير النتائج إلى أن نسبة الزوجات اللاتي تزوجن مبكراً، قبل سن 18 سنة قد بلغت 7.3% من جملة زوجات المبحوثين مما يشير إلى استمرار وجود هذه الظاهرة علي الرغم من تحريمها قانونياً. ولكن هل يشعر المبحوثون بوجود هذه الظاهرة؟ 75% من المبحوثين يقرون بوجود حالات زواج مبكر في قراهم، ولكن 4.5% منهم فقط هم من يعتبرون أن هذه الظاهرة تنتشر بدرجة كبيرة، بينما يري الأغلبية (53%) أن درجة انتشار هذه الظاهرة ضعيف.

ولكن هل قلت ظاهرة الزواج المبكر للفتيات عما كانت عليه في الماضي؟ الإجابة علي هذا السؤال اقتضت مقارنة نسبة الزيجات المبكرة لأرباب الأسر المبحوثين الذين تقل اعمارهم عن 40 عاماً، أي حديثي الزواج نسبياً بنسبة الزيجات المبكرة لأرباب الأسر الذين تبلغ أعمارهم 40 سنة فأكثر، أي قديمي الزواج نسبياً.

تشير البيانات الواردة في جدول (1) أن نسبة الزيجات المبكرة للأزواج الأكبر عمرا قد بلغت 4.4 من جملة زوجات المبحوثين، مقابل 3% فقط للأزواج الأصغر عمراً مما يمكن معه القول بأن نسبة الزواج المبكر للفتيات قد قلت عبر الزمن، أي قد انخفضت عما كانت عليه في الماضي. هذا الاتجاه إلي الانخفاض يتوافق مع ما تظهره الاحصاءات علي مستوى الريف المصري. ولو استمر هذا الانخفاض فربما تتقلص أو تختفي هذه الظاهرة في السنوات القادمة.

جدول (1) التوزيع النسبي لأرباب الأسر وفقاً للعمر وسن زوجاتهم عند الزواج

سن الزوجات عند الزواج			سن أرباب الأسر
%			
جملة	18+ سنة	18- سنة	40- سنة
28.6	25.6	3.0	40 سنة فأكثر
91.4	67.0	4.4	جملة
100.0	92.6	7.4	

2. السن المفضل لزواج الفتيات من وجهة نظر أرباب الأسر والسن الفعلي لزوجاتهم عند الزواج

تشير النتائج إلي أن السن المفضل لزواج الفتيات من وجهة نظر أرباب الأسر يتراوح بين 16-30 عاماً بمتوسط 20.5 عاماً، وانحراف معياري 2.40 أما السن الفعلي لزوجاتهم عند الزواج فيتراوح بين 14-42 عاماً، بمتوسط 21.2 عاماً وانحراف معياري 3.41 (جدول2).

جدول (2) المؤشرات الإحصائية الوصفية لسن الزواج المفضل والفعلي

المتغير	المتوسط بالسنوات	الانحراف المعياري	التباين	أقل قيمة	أكبر قيمة	المدي
السن المفضل	20.5	2.40	5.77	16	30	14
السن الفعلي	21.2	3.41	11.68	14	42	28

الفرق بين السن المفضل والسن الفعلي لا يبدو كبيراً مقاساً بالمتوسطين الحسابيين، ولكن التباين داخل كل متغير يبدو كبيراً، لذا تم إجراء اختبار t للمتوسطين. وأوضحت النتائج المعروضة في جدول (3) وجود فرق معنوي إحصائياً بين المتوسطين، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين سن الفتاة المفضل للزواج والسن الفعلي للزواج. هذه النتيجة لا تدعم فرض الدراسة الأول القائل بوجود علاقة بين هذين المتغيرين وهذه النتيجة تدعم مقولة وجود فجوة بين القيم كما يعبر عنها لفظياً والقيم كما تنعكس في السلوك الفعلي (العزبي، 1992)، ويرجع ذلك في أغلب الأحيان إلى تأثير العوامل الموقفية المحيطة بالفرد والتي تحد من قدرته علي الاختيار، كما تذهب إلى ذلك نظرية الفعل الاجتماعي لبارسونز.

جدول (3) نتائج اختبار t للفرق بين المتوسطين لمتغيري السن المفضل للزواج الفتيات من وجهة نظر أرباب الأسر والسن الفعلي لزوجاتهم عند الزواج.

السن	المتوسط	قيمة t	مستوي المعنوية
المفضل	20.5	3.268	0.001
الفعلي	21.2		

3. فوائد وأضرار الزواج المبكر للفتيات الريفيات

ذكر 3% فقط من أرباب الأسر المبحوثين أنهم يرون أن الزواج لمبكر للفتيات له فوائد، وذكر 27.7% منهم أن للزواج المبكر أضرار، في حين أن 69.7% منهم لا يعرفون أن كان له فوائد أو أضرار، أي أن قرابة ثلثي المبحوثين لا يدركون مضار الزواج المبكر (جدول 4).

جدول (4) التوزيع النسبي لأرباب الأسر وفقاً لأرائهم فيما إذا كان الزواج المبكر للفتيات مفيد ام ضار

رأي أرباب الأسر في الزواج المبكر للفتيات	%
مفيد	3.0
ضار	27.3
لا أعرف	69.7
جملة	100.0

وذكر الذين يرون فوائد للزواج المبكر للفتيات أن هذه الفوائد تتمثل في تحميل مسؤولية الفتاة لزوجها بنسبة 38.5%، والحفاظ علي الفتاة من الانحراف بنسبة 61.5%. والملاحظ أن هذه ليست فوائد حقيقية للفتاة الصغيرة، ولكنها فوائد للآب تتلخص في رغبته في التخلص من اعباء رعاية

بنته والمحافظة عليها ونقل هذه المسؤولية إلي زوجها، غير عابئ أو مدرك للمضار التي ستعود علي ابنته القاصر من جراء هذا الزواج المبكر.

أما الذين ذكروا ان للزواج المبكر للفتيات أضرار فقد ذكروا عدة أضرار يمكن تلخيصها فيما يلي: عدم وعي الفتاة بمسئوليات الحياة الزوجية (37.9%) ، وحدوث طلاق مبكر (30.1%) ، وأضرار صحية للفتاة (28.1%) ، وعدم نضج البنت فكرياً وجسدياً (3.5%) ، وحدوث الزيادة السكانية (0.4%) (جدول (5) .

جدول (5) التوزيع النسبي لمضار الزواج المبكر للفتيات من وجهة نظر أرباب الأسر

الأضرار	%
1- عدم وعي الفتاة بمسئوليات الحياة الزوجية	37.9
2- حدوث طلاق مبكر	30.1
3- أضرار صحية للفتاة	28.1
4- عدم نضج البنت فكرياً وجسدياً	3.5
5- حدوث الزيادة السكانية	0.4
جملة	100.0

4.مدي تفضيل أرباب الأسر لتزويج بناتهم مبكراً

أوضحت إجابات أرباب الأسر المبحوثين علي السؤال التالي: هل أنت مستعد لتزويج ابنك بمجرد البلوغ إذا تقدم لها عريس مناسب؟ ذكر 31.5% منهم أنهم مستعدون لتزويج بناتهم بمجرد البلوغ إذا تقدم لهم عريس جيد "لقطة" بينما ذكر 68.5% منهم أنهم غير مستعدين لتزويج بناتهم بمجرد البلوغ مهما كان مستوي العريس المتقدم. معني ذلك أن قرابة ثلث الآباء يفضلون زواج بناتهم القاصرات بمجرد البلوغ إذا تقدم لهن أزواج مناسبين دونما اعتبار لأي مخاطر أو أضرار قد تعود علي بناتهم الصغيرات من جراء ذلك الزواج المبكر. هذه النتيجة صادمة لأنها تنبئ بأن ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في الريف لن تختفي قريباً، بل ستستمر لسنوات قادمة، طالما أن نسبته ليست بالقليلة من الآباء ليس لديهم قناعة حقيقية بخطورة الزواج المبكر لبناتهم، أو لأنهم مستعدين للمجازفة بقبول تلك المخاطر، والتضحية بسلامة بناتهم خوفاً أن تضيع عليهم فرصة الحصول علي عريس مناسب مستقبلاً.

يلاحظ أيضاً أن نسبة الآباء المستعدين لتزويج بناتهم بمجرد البلوغ (31.5%) تفوق بكثير نسبة الزوجات اللاتي تزوجن مبكراً في عينة الدراسة (7.4%)، وتتناقض مع ما أوضحه أرباب الأسر أرباب الأسر من أن السن المفضل لديهم لزواج الفتيات هو 20.5 سنة في المتوسط. إذن الأقوال والتفضيلات قد لا تصمد ولا تتحقق في الواقع الفعلي لدي هؤلاء الآباء، والذي سوف يمنعهم من تزويج بناتهم مبكراً هو فقط عدم وجود عريس مناسب.

5. علاقة بعض المتغيرات بسن الزوجات عند الزواج

استخدم اختبار مربع كاي في اختبار علاقة سن الزوجة عند الزواج بعدد من المتغيرات، عمر رب الأسرة، المستوى التعليمي لرب الأسرة، المستوى التعليمي للزوجة، مهنة الزوج، حجم الأسرة، والمستوي التنموي للقرية.

وأشارت نتائج الاختبار الواردة في جدول (6) إلي وجود علاقة معنوية إحصائياً بين سن الزوجة عند الزواج وكل من المستوى التعليمي للزوج، والمستوي التعليمي للزوجة، وحجم الأسرة، والمستوي التنموي للقرية، بينما لم توجد علاقات معنوية مع باقي المتغيرات، أي أن فرض الدراسة الثاني قد ندعم جزئياً. معني هذه النتائج، أن المستوى التعليمي يرتبط إيجابياً مع سن الزوجات عند الزواج سواء المستوى التعليمي للرجال أو النساء. كذلك فإن حجم الأسرة يرتبط عكسياً مع سن الزوجة عند الزواج، وبمعني آخر فإن المتزوجات ميكرأ يميلون لإنجاب عدد أكبر من الأطفال، وبالتالي زيادة حجم الأسرة. كذلك تبين أن أرباب الأسر المقيمين في القرية ذات المستوى التنموي الأعلى أقل زواجا من الفتيات صغيرات السن، بينما المقيمون في قرية ذات مستوى تنموي أدني أكثر ميلاً إلي الزواج من فتيات أصغر من السن القانوني، أي أن الزواج المبكر للفتيات يكون أكثر انتشاراً في القرية الأقل في مستواها التنموي. وتظهر قيم معامل الارتباط Kendell-b وجود ارتباطات ضعيفة بين سن الزوجة عند الزواج وباقي المتغيرات.

جدول (6) علاقة بعض المتغيرات الشخصية والأسرية والمجتمعية بسن الزوجات عند الزواج مبينة بقيم χ^2 ومعامل Kendell-b.

المتغيرات	درجات الحرية	قيمة χ^2	مستوي المعنوية	قيمة معامل Kendell-b
عمر رب الأسرة	1	3.168	0.075	0.07
المستوي التعليمي لرب الأسرة	1	5.666	0.017	0.103
المستوي التعليمي للزوجة	1	12.037	0.001	0.151
مهنة رب الأسرة	1	2.111	0.146	0.063
المستوي التنموي للقرية	1	4.171	0.041	0.089
حجم الأسرة	1	9.815	0.002	0.136-

6- علاقة بعض المتغيرات بمدى استعداد أرباب الأسر لتزويج بناتهم بمجرد البلوغ إذا تقدم إليهم عريس مناسب.

أستخدم أيضاً اختبار مربع كاي لاختبار فرض الدراسة القائل بوجود علاقة بين مدى استعداد أرباب الأسر لتزويج بناتهم بمجرد البلوغ إذا تقدم إليهم عريس مناسب من جهة وبين كل من المتغيرات البحثية الأخرى. عمر رب الأسرة، المستوى التعليمي لرب الأسرة، المستوى التعليمي للزوجة، المستوى الاقتصادي للأسرة، مهنة رب الأسرة، الحالة العملية لرب الأسرة، الحالة العملية للزوجة، حجم الأسرة، والمستوي التنموي للقرية.

وأشارت النتائج المعروضة في جدول (7) إلي وجود علاقة معنوية إحصائياً موجبة بين المستوى التنموي للقرية وبين الاستعداد لتزويج البنات بمجرد البلوغ إذا تقدم لها عريس مناسب، بمعني أن أرباب الأسر في القرية الأعلى في المستوى التنموي غير مستعدين لتزويج بناتهم في هذا

السن المبكر، بخلاف أولياء الأمور في القرية الأدنى في المستوي التنموي. ولم تظهر النتائج وجود أي علاقات معنوية بين مدي استعداد أرباب الأسر تزويج بناتهم بمجرد البلوغ وباقي المتغيرات. وأشارت قيم معامل Kendell-b إلي وجود ارتباطات ضعيفة بين متغير الاستعداد لتزويج البنات بمجرد البلوغ وباقي المتغيرات. إذن لم تدعم النتائج فرض الدراسة الثاني سوي في جزئية متغير المستوي التنموي للقرية. ومن الملاحظ أن هذا المتغير هو الوحيد الذي كان له علاقة معنوية إحصائياً مع كل من السن المفضل لزواج الفتيات، ومدي استعداد أرباب الأسر لتزويج بناتهم بمجرد البلوغ.

جدول (7) علاقة بعض المتغيرات الشخصية والأسرية المجتمعية بتفضيل أرباب الأسر تزويج بناتهم بمجرد البلوغ مبنية بقيم مبنية بقيم χ^2 ومعامل Kendell-b.

المحاور	درجات الحرية	قيمة χ^2	مستوي المعنوية	قيمة معامل Kendell-b
1- عمر رب الأسرة	1	0.028	0.868	-0.007
2- الحالة العملية لرب الأسرة	1	0.186	0.666	-0.019
3- المستوي التعليمي لرب الأسرة	1	0.070	0.791	-0.011
4- المستوي التعليمي للزوجة	1	1.006	0.316	0.044
5- المستوي الاقتصادي للأسرة	1	0.600	0.439	-0.034
6- مهنة رب الأسرة	1	0.048	0.826	0.010
7- الحالة العملية للزوجة	1	0.208	0.649	-0.020
8- المستوي التنموي للقرية	1	6.023	0.014	0.107
9- حجم الأسرة	1	0.026	0.873	0.007

المناقشة:

قد يري البعض أن موضوع الدراسة الحالية ليس جديداً، وبالفعل الموضوع ليس جديداً، ولكنه متجدد، أو هكذا ينبغي أن يكون، وذلك لعلاقته الوثيقة بواحدة من أهم المشاكل التي تواجهها مصر في الوقت الحاضر، ألا وهي مشكلة الزيادة المضطربة في عدد السكان، أو ما يسمي بمشكلة الانفجار السكاني التي تهدد مسار التنمية في مصر، وتكاد تلتهم معظم عوائد عمليات التنمية. ترتبط ظاهرة الزواج المبكر للفتيات أيضاً بزيادة معدلات الطلاق، وذلك لقلة وعي الزوجات الصغيرات بمسئوليات الزواج وعدم القدرة علي تحمل أعبائه، مما يزيد من فرص حدوث الخلافات الزوجية، التي قد يؤدي تفاقمها في النهاية إلي طلاق مبكر. ولذا فإن هذه الظاهرة السلبية ينبغي أن تبقى دائماً موضوعاً للبحث، ليس فقط بسبب أهميتها، ولكن أيضاً بسبب ما تشهده مصر من تغيرات اجتماعية واقتصادية سريعة ومتلاحقة تلقي بظلالها علي مختلف جوانب الحياة. ومن الأهمية بمكان التعرف علي آثار تلك التغيرات السريعة علي ظاهرة الزواج المبكر للفتيات الريفيات التي تبين من نتائج الدراسة أنها مازالت منتشرة في المناطق الريفية، وأن هناك مؤشرات علي استمرار وجودها في السنوات القادمة.

ليس ذلك مدعاة لتكرار نفس الدراسة بنفس الشكل والأسلوب، بل ينبغي أن تعمل الدراسات الجديدة علي إضافة الجديد، حتي لو كان ذلك الجديد قليلاً، فالتراث العلمي ما هو إلا نتاج تراكم مثل هذه المعارف العلمية القليلة.

لقد أشارت نتائج الدراسة إلي استمرار وانتشار ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في منطقة الدراسة بنسبة 7.4% من جملة الزيجات، وربما تكون النسبة الفعلية أكبر من ذلك نظراً لإحجام بعض المبحوثين عن الاعتراف بذلك نظراً لمخالفته للقانون، والتخوف من العقوبات، غير أن نتائج الدراسة قد أشارت إلي أن ظاهرة الزواج المبكر للفتيات قد انخفضت عما كانت عليه في الماضي، وإذا ما استمر هذا الانخفاض فقد تتقلص هذه الظاهرة أو تنتهي مستقبلاً.

غير أن ما يجعلنا نتشكك في ذلك، ويجعلنا غير متفائلين بانقضاء هذه الظاهرة قريباً ما أعرب عنه حوالي ثلث أرباب الأسر عن استعدادهم لتزويج بناتهم بمجرد سن البلوغ إذا ما تقدم إليهن عريس مناسب، والخوف من ألا تتكرر لهم هذه الفرصة مستقبلاً، كذلك ما أوضحت نتائج الدراسة من أن حوالي ثلثي أرباب الأسر لا يعرفون شيئاً عن الآثار الضارة للزواج المبكر للفتيات، وبالتالي ليس لديهم مبرر لرفضه.

لقد أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلي وجود اختلاف جوهري بين ما يراه أرباب الأسر كسن مفضل لزواج الفتيات وبين السن الفعلي لزوجاتهم عند الزواج، مما يدعم مقولة وجود فجوة بين القيم كما يعبر عنها لفظياً والقيم كما يعكسها السلوك الفعلي. فالتفضيلات قد لا تتفق مع السلوك الفعلي نتيجة لتأثير العوامل الموقفية والمعيارية المحيطة بالأفراد. كما تذهب إلي ذلك نظرية الفعل الاجتماعي الاختياري لبارسونز المشار إليها في الإطار النظري للدراسة، والتي قد تتضمن بعض خصائص المجتمع المحلي، أو الخصائص الأسرية، أو الشخصية، أو القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في الثقافة المحلية، والتي تؤثر على سلوك الأفراد وعلي اختياراتهم.

وربما يدعم هذه المقولة ما أوضحت نتائج الدراسة من أن نسبة الزيجات المبكرة كانت أكبر من أرباب الأسر الأقل تعليماً، وبين الزوجات الأقل تعليماً، وكانت أيضاً أكبر في القرية ذات المستوى التنموي الأدنى بالمقارنة بالقرية ذات المستوى التنموي الأعلى. هذه النتائج تشير إلي أهمية المستوى التعليمي للزوجين، والمستوي التنموي للقرية في التأثير علي ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في الريف.

ويمكن تفسير أثر التعليم بأنه يرفع مستوي الوعي بأضرار الزواج المبكر، كما أن الآباء ذوي المستوى التعليمي المرتفع يتوقع منهم الآخرون الحرص علي أن تواصل بناتهم التعليم إلي مراحل متقدمة، وتوقعات الآخرين هذه تمارس عليهم ضغطاً اجتماعياً يجعلهم يقومون بالسلوك المتوقع منهم، وذلك وفقاً لنظرية الدور الاجتماعي المرتبط بالمراكز الاجتماعية، والسابق الإشارة إليها في الإطار النظري. ومن الطبيعي أن مواصلة الفتاة للتعليم سوف يقلل من فرص زواجها مبكراً.

لقد أوضحت نتائج الدراسة أن المستوى التنموي للقرية هو أهم المتغيرات ذات الصلة بالزواج المبكر للفتيات الريفيات، حيث أشارت النتائج إلي أن نسبة الزيجات المبكرة كانت أكبر في

القرية الأدنى في المستوي التنموي، كما أن النسبة الأكبر من أرباب الأسر الذين أبدوا استعداداً لتزويج بناتهم بمجرد البلوغ كانوا يقطنون القرية ذات المستوي التنموي الأدنى. ويمكن تفسير أهمية المستوي التنموي بأنه يرتبط بمعظم المتغيرات الأخرى المرتبطة بمستوي المعيشة وتوفر الخدمات العامة، والمنظمات الاجتماعية، والتي توفر فرصاً أكبر للعمل والدخل، والتعليم، والتي تسهم في رفع مستوي الوعي بقضايا المجتمع، ومن بينها قضية الزواج المبكر للفتيات بما لها من تداعيات سلبية علي الفتيات و علي الأسرة و علي المجتمع بصفة عامة. كما أن توافر الخدمات التعليمية بالقرية يساعد علي توفير فرص تعليمية للبنات، حيث يصعب علي كثير منهن الذهاب إلي مدارس بعيدة، خاصة في ظل عدم توافر وسائل المواصلات الملائمة بالقرية، وخوف الأهالي علي بناتهم مما قد يكون سبباً في تسربهن من المدارس، وعدم مواصلةهن لمستويات تعليمية أعلى. فإذا انقطعت الفتاة عن التعليم في سن مبكرة فسوف يفكر كثير من الآباء في تزويجهن مبكراً حتي ينقلوا مسؤولية رعايتهن ومرافقتهن إلي أزواجهن.

لقد ذكر المدافعون عن الزواج المبكر للفتيات صراحة أن دوافعهم لذلك هي التخلص من أعباء تربية بناتهن والخوف من وقوعهن في الانحراف والرغبة في نقل هذه المسؤولية إلي أزواجهن، بالإضافة إلي تخفيف العبء الاقتصادي الواقع علي كاهل الأسرة، خاصة إذا كانت فقيرة أو تعول عدداً كبيراً من الأطفال، وربما يحقق لهم تزويج بناتهم مبكراً من زوج ثري بعض المنافع الاقتصادية. المتأمل في هذه المبررات يدرك أن الزواج المبكر للفتيات ما هو إلا عملية مقايضة اجتماعية كما سبق بيانه في الإطار النظري للدراسة. وإن كانت هناك فائدة تعود علي أسرة الفتاة الصغيرة فإن الفتاة نفسها لا يعود عليها إلا الأضرار المحتملة للزواج المبكر. كذلك يمكن القول بأن فوائد الزواج المبكر للفتيات التي يتحدث عنها المدافعون عن الزواج المبكر يمكن أن تتحقق إذا ما تزوجت الفتاة في سن 18 عاماً، فالزواج عند هذا السن لا يمكن اعتباره بأي حال متأخراً. وأخيراً تأمل الدراسة أن تكون قد أُلقت قليلاً من الضوء علي مشكلة الزواج المبكر للفتيات في الريف، وساعدت بعض الشيء في تفسير أسبابها والوقوف علي تداعياتها، ومن ثم سبل مواجهتها.

المقترحات:

استناداً إلي نتائج الدراسة، وفي ضوء مناقشتها تتقدم الدراسة بالمقترحات التالية لعلها تسهم في مواجهة مشكلة الزواج المبكر للفتيات الريفيات:

1- الاستفادة من مشروع حياة كريمة المنفذ حالياً في معظم القرى المصرية في التوعية بمخاطر وأضرار الزواج المبكر للفتيات في الريف، وتصحيح المفاهيم الخاطئة بخصوص هذه القضية، وذلك من خلال إطلاق القوافل التوعوية في القرى المنفذ بها المشروع، ومن خلال المحاضرات وورش العمل والتدريب.

2- الاستمرار في تكثيف الجهود التنموية في المناطق الريفية، لأن التنمية أكثر من غيرها هي الكفيل بخلق مناخ مؤات للتصدي لمعظم المشاكل والظواهر السلبية المنتشرة في الريف المصري، ومن بينها ظاهرة الزواج المبكر للفتيات.

3- عدم التهاون في تطبيق القانون الذي يجرم الزواج المبكر، ومعاينة القائمين بتزويج القاصرات، وتغليب عقوبات التلاعب في عقود الزواج، واتخاذ الإجراءات القانونية بصرامة ضد الأطباء المتلاعبين في تسنين الفتيات الصغيرات لتمكينهن من الزواج في أعمار أقل من السن القانوني والمأذونين الذين يرتكبون مخالفات بتزويج القاصرات، وحتى أولياء الأمور الذين يخالفون القانون، ويتلاعبون في تسجيل عقود الزواج بطرق غير شرعية، ومواجهة شبكات الاتجار بالبشر التي تعمل علي تسهيل وجلب بعض الأثرياء من كبار السن من الاجانب للزواج من فتيات ريفيات صغيرات سرأ مستغلين حاجة أسرهم الفقيرة وربما جهلها أيضاً.

4- في ضوء ما أضحته نتائج الدراسة من علاقة التعليم العكسية مع ظاهرة الزواج المبكر للفتيات فمن الضروري العمل علي رفع المستوي التعليمي للريفات، والحد من تسرب الفتيات الريفيات من التعليم. وعدم التهاون في تطبيق قانون التعليم الإلزامي، وإعطاء أولوية لفتح مدارس للبنات في المناطق الريفية، والتنفيذ الجاد لبرامج محو الأمية بالمناطق الريفية.

5- أهمية العمل علي التوعية الدينية للأسرة الريفية، وذلك بتصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة المرتبطة بالزواج، وتوضيح حقوق المرأة في إطار الدين والقانون، خاصة بالسن الملائم للزواج المرتبط بأهلية المرأة ونضجها، وضرورة موافقتها علي الزواج. ويرتبط بذلك ضرورة حسن اختيار أئمة المساجد في المناطق الريفية، وتزويدهم باستمرار بتصويبات المفاهيم الدينية الخاطئة التي قد تظهر من آن لآخر.

6- تنشيط دور اجهزة الإعلام والتواصل الاجتماعي في التوعية بمشكلة الزواج المبكر للفتيات في المناطق الريفية، وكذلك من خلال اساليب الاتصال المباشر، سواء عن طريق الرائدات الريفيات، أو المتخصصين في الوحدات الصحية، وأئمة المساجد، وغيرهم من المتصلين بالسكان الريفيين.

7- إنشاء مراكز توعية للمقبلين علي الزواج بدعم من منظمات المجتمع المحلي تقوم بتقديم توعية للزوجات الصغيرات في كيفية تحمل مسؤولية الزواج، وطرق التربية السليمة، بالإضافة إلي التوعية الصحية والنفسية والاجتماعية، وغيرها من الأمور التي تهم المرأة المتزوجة. وكذلك تعليم الفتيات حقوقهن التي تتضمن الحق في التعليم والصحة والعيش في مكان آمن خال من العنف، وحق اختيار شريك الحياة.

8- مساعدة من يعاني من آثار الزواج المبكر أو الزواج القسري، من خلال تقديم المساعدات القانونية، المتعلقة بالحماية، أو الانفصال القانوني، أو الطلاق، أو حضانة الأطفال، وتقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية، وتأمين مسكن آمن في حالة الضرورة.

قائمة المراجع:

- 1- أبو سالم، أحمد اسماعيل محمود (2007) بعض مظاهر الإساءة إلي المرأة الريفية دراسة في قريتين مصريتين، رسالة ماجستير في المجتمع الريفي، كلية الزراعة بدمنهور، جامعة الاسكندرية.
- 2- البرجي، مني حسن (2012) التغيرات التي طرأت علي ظاهرة الزواج المبكر للفتيات الريفيات، رسالة ماجستير في التنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية.

- 3- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2022) مجلة السكان، بحوث ودراسات.
- 4- الزغاري، أماني علي عيد (2010) دراسة تحليلية لبعض العوامل المؤثرة علي زواج الريفيات في قريتين مصريتين، رسالة ماجستير، كلية الزراعة بدمهور، جامعة الاسكندرية.
- 5- العبد، عاطف عدلي (1983) المرأة الريفية، سلسلة اقرأ، دار المعارف، العدد 484.
- 6- الجبوري، حسين خلف (2007) الزواج وبيان أحكامه في الشريعة الإسلامية، كلية الدراسات الإسلامية، دار العلوم للطباعة.
- 7- العزبي، محمد ابراهيم (1989) العلاقة بين كل من الوضع الإداري والحجم السكاني والمستوي التنموي للقريه، المؤتمر الدولي الرابع عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، مركز الحساب العلمي، القاهرة: جامعة عين شمس.
- 8- العزبي، محمد ابراهيم (1991) الأسرة والقيم المعوقة للتنمية، في: دراسات في التنمية الريفية، الاسكندرية، مركز الشنهاي للطباعة والنشر والتوزيع.
- 9- العزبي، محمد ابراهيم (1992) القيم بين التعبير اللفظي والسلوك الفعلي: دراسة في الفجوة القيمية، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية 37 (1): 255-280.
- 10- العزبي، محمد ابراهيم (2010) المجتمع الريفي تحت المجهر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- 11- العزبي، محمد ابراهيم (2011) فهم الدين والتميز ضد المرأة الريفية، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، مجلد 2 العدد (1) جامعة المنصورة.
- 12- ربحان، جاسنت (2002) الزواج المبكر للفتيات وعلاقته بتنمية المرأة الريفية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.
- 13- جامع، محمد نبيل (2005) الاسرة والسعادة الزوجية بين صرامة التقاليد وإباحية العولمة، الاسكندرية: منشأة المعارف.
- 14- مؤسسة فريدرش إيبيرت (2004) برنامج المنات الأربعة التابع للأمم المتحدة.
- 15- 1-Biddle, Bruce J. (1979) Role Theory. New York: Academic Press.
- 16- 2-Blau, Peter M. (1964) Exchange and Power in Social life. New York: Willey and Sons.
- 17- Edwards, john and Alan Booth (1973) Social Participation in Urban Society. Cambridge, Massachusetts: Schenkman Publishing Company.
- 18- 4-Elezaby, Mohamed I. (1985) Impact of the Situational and Orientational Factors on Residents Contribution to Community Field Structure. Ph.D. dissertation, Iowa State University, Ames, Iowa, U.S.A.

- 19- 5-Homans, Goerge C. (1985) Social as Exchange. American Journal of Sociology 63:5ab-606.
- 20- 6-Maslow, Ibrahim (1943) "A theory of human motivation" Psychological Review 50:370-396.
- 21- 7-Parsons, Talcott (1937) The Structure of Social Action. New York: MC Graw-Hill.
- 22- 8-Ross, Keith and others (1996) Sampling and Surveying Handbook Guidelines for Planning, Organization and Air Conducted Surveys Alabama. Air University, U.S.A.

A Study of the Phenomenon of Early Marriage for Rural Girls in Some Villages in Beheira Governorate.

Prof. M. I. elezaby*

Dr. A. E. Abousalem**

Dr. H. I. Azaz*

*Department of Rural development, faculty of agriculture, Alexandria.

**Department of Economic, Agricultural Extension and Rural Development, Faculty of Agriculture, Damanhour University

Abstract:

The study mainly aimed to identify the extent of the prevalence of the phenomenon of early marriage for the girls in the past and present in the study area, to identify the preferred and actual age of marriage for girls, the extent to which household heads are aware of the harms of early marriage for girls, determine the percentage of those who prefer to marry their daughters early, and identify the relationships of some personal, family and community variables to the age of wives at marriage, and the extent to which heads of household are willing to marry their daughters once they reach puberty.

The field study was conducted in two villages in the Beheira governorate on a random sample of 538 household heads. The data was collected using a partial social survey method by conducting

personal interviews with the respondents. Several different statistical methods were used to analyze the data and testing the hypotheses.

The results of the study indicated that the phenomenon of early marriage for girls is still widespread in the study area at a rate of 7.4% of the total number of wives, and the phenomenon is less than it was in the past, and that about 30% of household heads are ready to marry their daughters as soon as they reach puberty, and that about two - thirds of respondents don't realize the harms of early marriage for girls, and that most early marriages for girls take place for the purpose of relieving parents of the burden of caring for girls and that fear of them being exposed to delinquency and transferring responsibility to their husbands. The results of the statistical tests indicated statistically significant differences between the preferred age for girls 'marriage and the actual age at marriage, as well as it indicated that there is inverse relationship between the educational level of the spouses and the actual age of the wives at marriage. The study concluded by discussing its most important results and presenting several proposals to confront the phenomenon of early marriage for rural girls.

Keywords: marriage, rural women, lake.